توني بلير والمشروع الامبراطوري الأميركي الفاشل

باتريك سيل *

■ قتل ستة جنود بريطانيين وجرح ثمانية آخرون هذا الأسبوع خلال ما وصفته الحكومة البريطانية بـ«حادثين خطيرين» شمال البصرة في جنوب العراق. غير أن السؤال الخطير الذي يطرح نفسه هو: ماذا يفعل الجنود الانكليز في العراق؟ أية مصالح قومية لبريطانيا يخدمها هؤلاء بوجودهم في بلاد يسودها العداء والفوضى ودمار الحرب؟ وما هي المصالح التي تسرعت الحكومة البريطانية في ارسال ٤٥ ألف جندي لحمايتها، أي ما يعادل ثلث القوات البريطانية المسلحة أو أكثر، كي تسهم في حرب أميركا ضد صدام حسين؟

مثل هذه الأسئلة تطرح الآن على توني بلير في الوقت الذي يواجه عدداً من الاتهامات المحرجة جداً.

أولاً، لقد تبين بوضوح أن الأسباب التي تذرع بها ليدخل الحرب واهية بل مزيفة. فلم يثبت وجود أسلحة دمار شامل في العراق على رغم البحث المحموم واليائس عن هذه الأسلحة خلال الشهرين ونصف الشهر الماضيين. وحين يعلن بلير بأن صدام يشكل «تهديداً وشيكاً للمنطقة وللعالم بأسره»، فهو إما أنه يكذب أو أنه خدع من جانب حلفائه الأميركيين وأجهزة الاستخبارات، الأمر الذي أساء إلى صدقيته لدى الرأي العام البريطاني وسيكلفه بلا شك ثمناً سياسياً. لقد أظهر استطلاع الرأي العام أن حزب العمال فقد تفوقه على المعارضة بنسبة هبطت إلى أدنى المستويات منذ ثلاثين شهراً.

ثانياً، بتهوره في احتلال العراق، جعل توني بلير بريطانيا رهينة للمشروع الامبراطوري الأميركي الذي لا يعتريه الخلل فحسب، بل كان خرقاً فاضحاً للقانون الدولي، وتحدياً صارخاً للرأي العام العالمي. وقد دعم بلير مبدأ الرئيس بوش الخطير في الحرب «الوقائية» أو «الاستباقية» الذي تمنح أميركا نفسها بموجبه تصريحاً بقلب نظام الحكم في أي بلد لا ترتاح إليه أو أي بلد تعتقد بأنه قد يتحدى نزعتها للهيمنة على العالم. هكذا شنت أميركا وبريطانيا هجومهما الصاعق على العراق فقتلتا الألوف من المدنيين الأبرياء والمجندين، وهما تسيئان الآن حكم البلاد. فهل من عجب إذا كانتا تلاقيان مقاومة مسلحة تزداد عنفاً كل يوم؟

لقد ورط الأميركيون والبريطانيون أنفسهم في مأزق خطير: فاحتلالهم العراق يولد حركة مقاومة متصاعدة، ولكن كلما اشتدت هذه المقاومة كلما أصبح انسحابهم أكثر خطورة وأبهظ ثمناً.

ثالثاً، وفي انحيازه للولايات المتحدة ضد فرنسا وألمانيا تسبب توني بلير في تصديع الوحدة الأوروبية، وأساء إلى طموح الاتحاد الأوروبي بصياغة سياسة خارجية وأمنية مشتركة، وحال دون نشوء أوروبا قوية وموحدة بحيث تلعب دور القوة المقابلة والموازنة للقوة الأميركية. وهو في تشجيعه أميركا لمواصلة سياسة «فرق تسد» في أوروبا، أساء إلى قدرة أوروبا التقليدية على ضبط التهور الأميركي.

رابعاً، لقد كان أنصار إسرائيل اليمينيون في الحكومة الأميركية الذين يسمون بالمحافظين الجدد، هم المدافعون الرئيسيون عن نظرية «تغيير النظام» في العراق. فلقد ضغطوا باستمرار في اتجاه الحرب اعتقاداً منهم بأن قلب صدام وتدمير العراق وتغيير وضع الجغرافيا السياسية للعالم العربي من شأنه أن يدعم الهيمنة الإسرائيلية ويتيح لها أن تفرض على الفلسطينيين شروطها الجائرة. هذا المشروع كان دائماً حلماً في الجغرافيا السياسية يداعب خيال المنظرين الذين ينطلقون فقط من كراهيتهم للعالم العربي.

ولكن توني بلير بانضمامه لهذه الصليبية حشر نفسه وبريطانيا معه في صف المتطرفين الليكوديين في الإدارة الأميركية، الذين يعتبرون ألد أعداء الفلسطينيين وذلك على رغم اشمئزاز الرأي العام من هذه الحماقة.

كان هذا الموقف ينطوي على تناقض فاضح مع عقيدة بلير التي طالما نادى بها في رؤية دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة.

وكانت النتيجة البائسة لكل هذه المواقف أنه بدلاً من التأثير على بوش والتخفيف من نزعته الغريزية للحرب، ألقى توني بلير بريطانيا في وضع لا ربح يجنى من ورائه في العراق حيث الخسائر في ازدياد ولا مكافأة ترجى. هذا في الوقت الذي يتابع اريل شارون سياسته الإجرامية في اغتيال الناشطين الفلسطينيين وفي حملاته الانتقامية المروعة ضد المدنيين وهو يعلم بأن بلير قدم له أقصى المساعدة... ولكي يسترضي بوش تظاهر شارون بالموافقة على «خريطة الطريق» التي تنص على إقامة دولة فلسطينية في عام ٢٠٠٥، من دون أن يتخلى عن طموحاته في «إسرائيل الكبرى».

طبيعة الامبراطورية الأميركية

الامبراطورية الشاملة التي قامت أميركا ببنائها هي في جوهرها عسكرية تدعمها موازنة حربية سنوية تبلغ ٤٠٠ بليون دولار، وترسانة من الأسلحة البعيدة المدى وشبكات المعلومات التي تعتمد عليها، والقواعد العسكرية المنتشرة في أنحاء المعمورة، هذا إلى جانب كون قادة البنتاغون الاقليميين أكثر نفوذاً ويتصرفون بموارد ضخمة تفوق كثيراً نفوذ وموارد وزارة الخارجية ومبعوثيها وسفرائها.

ولكن أميركا، على رغم هذه القوة العسكرية الساحقة، أخفقت في بناء الدول وفي حل النزاعات. فهي تخشى من وقوع الخسائر في صفوفها وتتردد في صرف المال إلا في الأغراض العسكرية، وتصطدم بالنفوذ الكبير الذي تتمتع به تكتلات أصحاب المصالح كاللوبي الإسرائيلي المؤثر على السياسة الخارجية الأميركية.

وكانت نتيجة كل هذه العوامل كارثية على جميع الجهات. ففي أفغانستان يعاني الرئيس الذي عينته أميركا أزمة مالية خانقة ويقف عاجزا أمام أمراء الحرب وقادة المافيا مهربي المخدرات، وبقايا «القاعدة» و«طالبان» الذين قد يعودون إلى الوجود ذات يوم. وفيما تواصل القوات الأميركية عمليات البحث والتدمير في هذه البلاد غير مبالية باحتياجات السكان الذين قضت عليهم فإن عملية بناء الدولة ظلت ضحية الإهمال المطلق. ويبدو أنه بدلاً من قضائها على الإرهاب فإن «حرب أميركا على الإرهاب» أدت بالعكس إلى زيادة التهديدات، كما أثبتت أخيراً عمليات الرياض والدار البيضاء، وكما اضطرت لندن إلى مضاعفة التدابير الأمنية وأميركا إلى تشديد حراسة المحطات النووية.

أما على صعيد الجبهة الفلسطينية – الإسرائيلية، فإن الجهود الديبلوماسية الخجولة اقتصرت على إنقاذ خريطة الطريق المسدود من الانهيار. غير أن التصريحات التي أدلى بها الرئيس بوش والتي رددها من بعده وزير الخارجية كولين باول حملت «حماس» وحدها مسؤولية العنف في الشرق الأوسط من دون أي لوم لإسرائيل، الأمر الذي يعتبر دليلاً إضافياً على عدم رغبة أميركا في السعي إلى حل عادل.

وبدلاً من منع انتشار أسلحة الدمار الشامل كانت حرب أميركا على العراق دافعاً للعديد من الدول لتحاول الحصول بأسرع وقت ممكن على أسلحة رادعة كي تحمي نفسها من هجمة أميركية.

فكوريا الشمالية على وشك الحصول، إن لم تكن قد حصلت فعلاً، على السلاح النووي، وربما كانت إيران في سبيلها إلى ذلك أيضا. وأما تصريح جورج بوش يوم ١٨ حزيران (يونيو) الجاري «بأننا لن نقبل بأن تقوم إيران بصنع سلاح نووي» فقد فهمه الناس بأن إسرائيل وحدها المسموح لها بحيازة مثل هذا السلاح.

وفي رأيي أن أي ضربة عسكرية ضد إيران من قبل أميركا أو إسرائيل أو كليهما معاً، ستطلق العنان لقوى جامحة أكثر شراسة من تلك التي تواجهها أميركا وبريطانيا اليوم في العراق.

ويبدو أن أميركا إذ قضت على معالم الدولة في العراق، لا تزال مترددة أو عاجزة عن إعادة تكوينها من جديد. فبدلاً من إجراء انتخابات حرة كخطوة لا بد منها نحو قيام حكومة وطنية عراقية ذات سيادة، آثر السيد بول بريمر حاكم العراق، ممارسة السلطة منفرداً ومباشرة بمساعدة «سلطة التحالف الموقتة» المزعومة. فهناك ٢٣ مستشاراً في وزارات الدولة يقدمون تقاريرهم إليه... وبحسب الأخبار الواردة من بغداد، فإن نتيجة هذا الوضع هي الفوضى وسوء الإدارة وتأخير لا إنساني في اصلاح أجهزة الخدمات الأساسية.

وفوق ذلك كله، فإن إعادة البناء في العراق، كما هو الوضع في أفغانستان، معطلة بسبب نقص المال. ولقد أنشئ «صندوق التنمية العربي» الذي تشرف عليه «سلطة التحالف الموقتة» كي يتولى إدارة عائدات النفط والمساعدات والأرصدة العراقية المجمدة في الخارج، غير أنه من الثابت الآن أن احتياجات العراق الفورية إلى المال تتجاوز وارداته المحتملة على الأقل خلال السنوات الخمس المقبلة. ولقد خصص الكونغرس مبلغ ٤,٢ بليون دولار لإعادة إعمار العراق، لكن ما يثير الاشمئزاز أن معظم هذا المبلغ عاد مباشرة إلى شركات أميركية مثل «بكتل» و«هاليبورتون» لتتولى تنفيذ مشاريع البنى التحتية. مثل هذه المحسوبيات هي أفضل ما يمكن أن تفعله إدارة بوش في الوقت الذي لم يتحقق أي تقدم في إعادة حكم القانون والنظام إلى العراق. فلا تزال أعمال النهب مستمرة ولا تزال الاعتداءات تتوالى يومياً على المواطنين وعلى قوات «التحالف».

وسيبقى التقدم في العراق بطيئاً وغير متوازن إلى أن يحصل العراقيون على دولتهم الخاضعة لهم وحدهم. لكن ذلك يتطلب تخلي أميركا عن مشروعها الامبراطوري اللاأخلاقي وعن خيالها في إعادة تشكيل خريطة الشرق الأوسط وفقاً للمصالح الإسرائيلية.

* كاتب بريطاني متخصص في شؤون الشرق الأوسط.

الامتحان "الناجح" لبوش

■ في اليوم نفسه لإعلان الرئيس الأميركي جورج بوش، بعد القمة الأميركية – الأوروبية، ان «تفكيك حركة حماس بات هو المحك الآن»، نفذت اسرائيل محاولة اغتيال جديدة لأحد كوادر الحركة، أدت الى استشهاد مدنيين وجرح ١٤ آخرين. قد تكون حجة الإسرائيليين ان العملية جاءت رداً على محاولة «حماس» قتل جنود اسرائيليين قبل ساعات فأصيب احدهم. لكن في وسع الفلسطينيين ان يرفعوا ايضاً حجة ان عمليتهم جاءت بعد اغتيال احد قادة «كتائب عز الدين القسّام» في الخليل عبدالله القواسمي. وفي اليوم التالي لإعلان بوش، اي الأربعاء، شن الإسرائيليون حملة اعتقالات في الخليل شملت ١٥٠ شاباً من المدينة...

لا حاجة للتكرار ان المسؤول عن هذه الحلقة المفرغة هو الجانب الإسرائيلي، وأن الإدارة الأميركية ما زالت تعلن تمسكها بتطبيق «خريطة الطريق»، في وقت تقدم التغطية الكاملة لقيام اسرائيل بخرقها... منذ ان حاولت اغتيال القيادي في الحركة عبدالعزيز الرنتيسي بعد ساعات من قمة العقبة التي يفترض ان تكون أطلقت آلية تطبيقها. فالخريطة نفسها تنص على «ألا تتخذ الحكومة الإسرائيلية اجراءات تضعف الثقة، بما في ذلك عمليات الإبعاد والهجوم على المدنيين ومصادرة منازل الفلسطينيين وممتلكاتهم...». إلا أن اسرائيل لا تتوقف عن القيام بعمليات كهذه، فتحول دون التوصل الى هدنة... وتبني وقائع تمنع قيادة «حماس» وغيرها من قبول هذه الهدنة امام كوادرها وجمهورها. وتنص الخريطة على ان تبدأ اجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية «بعد اعادة بنائها وتركيزها بشن عمليات مستمرة لمواجهة جميع المتورطين في الإرهاب وتفكيك البنى التحتية للإرهابيين وقدراتهم»... ويعلم الرئيس الأميركي ان اجهزة الأمن الفلسطينية لم تبنَ بعد، إذا سلّمنا بأن هذا التفكيك هو عملية امنية، فيما هو في الواقع عملية سياسية، ولا يمكن إلا ان تكون كذلك... بل ان هذه الأجهزة تحتاج الى ٤٠٠ مليون دولار للتدريب والتجهيز... كما طالب وزير الشؤون الأمنية محمد دحلان.

لا يرف جفن لبوش، في نقضه المتواصل لـ«خريطة الطريق». وهو يترك للإسرائيليين ترتيب عمليات الخرق. حتى العبارة التي استخدمها في قمة العقبة، عن الأراضي الفلسطينية «المتصلة»، والتي اثارت جدلاً اضطر الناطق باسمه الى توضيحها، يجرى التخلي عنها في المفاوضات الأمنية القائمة بين السلطة الفلسطينية والجيش الإسرائيلي على انسحابه من غزة، إذ يصر العسكريون الإسرائيليون على الاحتفاظ بحواجزهم الممتدة على الطريق التي تفصل هذا القطاع، من اقصى شماله الى اقصى جنوبه.

في هذه الحال يبدو بوش، الذي يريد امتحان قدرة السلطة الفلسطينية على تفكيك «حماس»، كأنه يخوض بنجاح الامتحان مع صديقه أرييل شارون واللوبي الإسرائيلي الليكودي في واشنطن. فالالتباسات التي تتضمنها «خريطة الطريق» تتيح له تقديم الواجبات الفلسطينية فيها، على الخروقات الإسرائيلية المتواصلة لها، ما دام همه الرئيس إرضاء هذا اللوبي بدلاً من دفع شارون الى وقف العنف لفتح الطريق لعودة السلطة الفلسطينية الى الإمساك بزمام الأمور. فشارون، ورجاله في مجلس الأمن القومي ومكتب مستشارة الرئيس كوندوليزا رايس (مثل اليوت ابرامز وغيره) يدركون جيداً ان تفكيك «حماس» لا يمكن ان يتم إلا بتسوية سياسية، اقلها إشراك الأخيرة في السلطة، تمهيداً لدمج فصيلها العسكري، او جزء منه في اجهزة هذه السلطة، بناء على هذه التسوية. وهناك محطتان للقيام بذلك: إما تغيير في حكومة محمود عباس لتوسيع التمثيل فيها بناء لآفاق الهدنة المنوي إعلانها على الصعيد السياسي، او انتظار الانتخابات الفلسطينية التي تنص عليها الخريطة، والتي لا بد من ان تحصل فيها «حماس»، وغيرها من التنظيمات، على نسبة من التمثيل، يمكن ان تقود الى اشتراكها، وغيرها من الفصائل، في حكومة فلسطينية ائتلافية تخوض المفاوضات والتي تنص عليها الخريطة نفسها...

لكن إبعاد السياسي عن الأمني بالنسبة الى شارون وبوش هو الهدف في هذه المرحلة. وهما سيقومان بكل ما يحول دون جلوس الفريقين الى طاولة المفاوضات، وإذا جلسا إليها سيحولان دون اي تقدم فيها. الأول يدرك ان حكومة فلسطينية حتى لو لم شارك فيها «حماس» او غيرها، لن تقبل بما سيعرضه عليها فكيف اذا كانت حكومة ائتلافية؟ والثاني يريد تأخير المرحلةالسياسية الجدية من الخريطة قدر الإمكان، حتى لا يضطر الى ممارسة ضغوط على اسرائيل قبل الانتخابات الرئاسية الأميركية.

وليس صدفة ان يتم ابعاد الأوروبيين، الشركاء في «خريطة الطريق»، اثناء المراحل الأولى لعملية التطبيق، وفقاً لما اشترطته اسرائيل.

وليد شقير

الفلسطينيون بين بوش وشارون

■ اثبت الرئيس جورج بوش استعداداً كبيراً لتلبية مطالب رئيس الوزراء الاسرائيلي اريل شارون، بل انه لم يرفض له طلباً حتى الآن. ويجازف بوش بإفشال خطته السلمية بقبوله الجزء الاكبر من ١٤ تعديلاً وتحفظاً من جانب شارون وحكومته تهدد كلها بنسف «لخريطة الطريق». ولم نسمع اخيراً أي انتقاد اميركي لمسرحية «تفكيك» البؤر الاستيطانية التي يشجع شارون الجماعات اليمينية الاسرائيلية المتطرفة على زرعها في الاراضي الفلسطينية. ونقلت مصادر اسرائيلية اخيراً عن شارون قوله لاولئك المتطرفين أن بوسعهم مواصلة البناء الاستيطاني ولكن عليهم ان يفعلوا ذلك «من دون طبل أو زمر»!

غير ان اخطر طلبين لبّاهما بوش لحليفه شارون هما اولاً مقاطعة الرئيس الفلسطيني المنتخب ياسر عرفات ومحاولة فرض عزلة عليه، على رغم انه يظل صاحب النفوذ الاوسع في اوساط شعبه، وثانياً التشديد اول من امس امام مسؤولين كبار من الاتحاد الاوروبي على ضرورة تفكيك «حركة المقاومة الاسلامية» (حماس)، وهذا امر لا يمكن تفسيره الا بأنه دعوة الى حرب اهلية فلسطينية وتحريض لاسرائيل على مواصلة اغتيالاتها للنشطاء والقياديين الفلسطينيين.

صحيح ان رئيس الوزراء الفلسطيني محمود عباس (ابو مازن) اعلن في قمة العقبة مع بوش وشارون ان الانتفاضة المسلحة يجب ان تنتهي وان حكومته ستبذل كامل جهودها لـ«قصر وجود الاسلحة على ايدي اولئك المكلفين الحفاظ على القانون والنظام والتنوع السياسي ضمن اطار الديموقراطية». وصحيح ان «حماس» و«الجهاد الاسلامي»، قاطعتا الحوار الذي كان «ابو مازن» بدأه معهما وبقية الفصائل بسبب خطابه ذاك في العقبة قبل استئناف الحوار، ولكن كون الرجل لجأ الى الحوار لاقناع الفصائل والقوى الوطنية والاسلامية لاقناعها باعلان وقف شامل لاطلاق النار تمهيداً لتطبيق المرحلة الاولى من «خريطة الطريق» يعني انه لم يقصد بتاتاً استخدام القوة ضد الاطراف التي يحاورها.

غير ان حكومة شارون (ومعها بوش الآن!) لا تريد هدنة من جانب واحد وانما تطالب السلطة الفلسطينية بـ«تفكيك» الفصائل ونزع سلاحها قبل ان تتخذ هي اي خطوة تنفيذاً للمرحلة الاولى من «الخريطة». وهذا سعي واضح الى املاء اوامر دموية على «ابو مازن» وحكومته، وهي اوامر لا يمكنه مجرد التفكير في تنفيذها. وطالب «ابو مازن» الاربعاء الادارة الاميركية ببذل جهودها لتطبيق «الخريطة» واشتكى من «تلكؤ» اسرائيل في تنفيذ التزاماتها.

من الصعب جداً رؤية امكانية لتحقيق سلام عادل بين الفلسطينيين واسرائيل حالياً لأن اسرائيل تقفز، وتريد الاستمرار في القفز، فوق رأس الحكومة الفلسطينية لتغتال وتتوغل عسكرياً وتذل الناس على الحواجز العسكرية وتنسف بيوتهم. ومن الواضح ان حكومة شارون لا تنظر الى حكومة «ابو مازن» باعتبارها نداً ولا الى الشعب الفلسطيني باعتباره شعباً مساوياً يستحق الامن والتحرر من الاحتلال الهمجي. وهذا الموقف الاسرائيلي الاستعلائي العنصري هو العقبة الكأداء التي ستظل تعيق قيام دولة فلسطينية مستقلة، ما لم يتخذ الرئيس الاميركي خطوات حازمة للحد من غلواء هذه العنصرية وحمل اسرائيل على تنفيذ التزاماتها بالتوازي مع تنفيذ الفلسطينيين التزاماتهم لكي تتحقق رؤيته لحل على اساس دولتين آمنتين متجاورتين، فلسطين واسرائيل.

ماهر عثمان

"المنتدى" اقتصادي شكلاً والديموقراطية تقدم فيه كسلعة أميركية مفروضة

■ المؤتمر الاستثنائي للمنتدى الاقتصادي العالمي الذي عقد هذا الأسبوع على شاطئ البحر الميت يجب أن يُصبح حدثاً يتكرر سنوياً، لأنه فريد من نوعيته وبيئته وصراحة عناوينه وندواته المفتوحة والمغلقة.

استولت القضايا السياسية على المؤتمر، إنما رافقتها منذ البداية مسائل الديموقراطية الضرورية في المجتمعات العربية والإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ما يميّز هذا المؤتمر عن لقاءات مماثلة هو إمكان تحويله ورشة عمل سنوية، تقويمية للماضي وتطلعية للمستقبل، بمراقبة ذاتية وبرصد لوعود الآخرين في شبه آلية محاسبة بشفافية.

أحاديث هذه السنة ملفتة ومخيفة بمقدار ما هي مشجعة وتنطوي على فرص نادرة. انها أحاديث فرز جذري لمنطقة الشرق الأوسط.

حيوية المؤتمر الذي شاركت فيه حوالى ١٢٠٠ شخصية قيادية، سياسية واقتصادية، وحمل عنوان «قمة المصالحة العالمية»، انطلقت من العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني والملكة رانيا العبدالله. فاندفاعهما الناشط ومشاركتهما اليومية في المؤتمر الاستثنائي لفتا الأنظار العالمية وليس العربية فقط. وانتماء الملك والملكة إلى جيل الشباب المتحمس لتوظيف كل فرصة متاحة لمستقبل أفضل للأردن وللمنطقة يجعل منهما نموذجاً قيادياً للجيل الجديد في الأردن والمنطقة العربية.

بين العناوين المهمة التي أطلقها الملك عبدالله وجوب الاسراع في مداواة اليأس الاجتماعي والاقتصادي. وفي الأحاديث والتعليقات للمشاركين العرب في المؤتمر، برز اليأس بموازاة نبرة الأمل، وبرز انتقاد للافراط في أي من الاثنين.

القطاعان الحكومي والمدني أقرّا باليأس واعترفا بأسبابه وتخوفا من أبعاده. بعض المسؤولين اعترف بأخطاء الأنظمة العربية في تواريها عن الديموقراطية، وبعضهم تصرّف كأنه على استعداد لتلبية كل إصلاح من أجل استمرارية النظام. جزء من النخبة أدرك مساوئ انقطاع هذه النخبة عن القاعدة الشعبية والتعالي عليها بطبقية مريضة، لكنه يعجز عن تشخيص العلاج الضروري. جزء آخر بدا غير مستعد لتسديد كلفة ما يتطلبه اصلاح العلاقة بين النخبة المدنية والقاعدة الشعبية لأنه على حساب طموحاته الضيقة.

عكس النقاش العلني في المؤتمر الخوف من استمرار اليأس والبؤس مع الإدراك بأن تغيير الوضع الراهن يتطلب مساهمة مدنية تنطلق أساساً من تغيير جذري في فكر طبقة النخبة ونمط تفكيرها في اتجاه تفعيل حس المسؤولية المدنية والخدمة الاجتماعية. بعض القيادات اعتبر أن المسؤولية الأساسية ليست على الأفراد المدنيين وإنما على القيادات ذاتها لتقرر شكل ومستوى وسقف الديموقراطية المناسبة في بلاده. فالكلام عن الديموقراطية والإصلاح شيء، وتطبيقه عملياً شيء آخر، في نظر كثيرين من المسؤولين المدنيين والحكوميين.

بعضهم يتمسك بمقولة «لسنا جاهزين» ويدعو إلى الخطوات «البطيئة» التي تناسب «ثقافتنا ومجتمعاتنا». وبهذا يصبح هذا البعض شريكاً في احباط الانتقال إلى الديموقراطية الحقيقية وفي التظاهر بإصلاحات جذرية في ما هي هامشية وعابرة.

هناك من يعتبر الحديث عن الاصلاح والديموقراطية حديث لهو وإلهاء لتواري حل القضايا السياسية وعلى رأسها العراق وفلسطين. وبالتالي، يضع هؤلاء الإصلاح والديموقراطية في المرتبة الثالثة من سلم الأولويات، وهم بذلك يخدمون بعمق الأنظمة الخائفة على نفسها من الإصلاح والديموقراطية. إنما، بالمقابل، توجد نسبة مهمة ترى أن الشعوب العربية تفكّر الآن بأن من حقها المطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية بعدما استوعبت حصيلة ارتهان هذه الإصلاحات لعقود عدة في انتظار أوهام على نسق الدفاع العربي المشترك، مما أدى إلى ارتهان حقوق الناس وتطلعاتهم.

أي نوع من الديموقراطية مناسب لأية دولة ومجتمعات عربية؟ هذا نقاش مستمر يأخذ حيناً طابعاً هجومياً وحيناً آخر طابعاً دفاعياً. النظم العربية تمر بتغييرات في مختلف المنطقة العربية، لكن جميعها يرى أن لا مجال الآن للملكية الدستورية. هناك نماذج متفاوتة للإصلاح، من الأردن إلى البحرين إلى قطر، لكن هناك فهماً لدى أكثرية القيادات العربية بأن لا مجال لتجاهل الإصلاح، ولا جدوى في تقطيره، إما تلبية لمطالب أميركية أو خضوعاً لها.

وتسويق الإدارة الأميركية مسألة الديموقراطية في البقعة العربية يلاقي الكثير من الاحتجاج، لأن الديموقراطية تقدم كسلعة أميركية مفروضة، فيما يجب أن تكون من صنع محلي، في رأي كثيرين. إحدى المتحدثات في المؤتمر قالت إن الولايات المتحدة يجب ألا تأتي إلى المنطقة متأبطة الديموقراطية سلاحاً في ترسانتها، ومتحدثون آخرون اعترضوا على الاحتلال الأميركي للعراق باسم الديموقراطية له ولجيرته.

البلبلة التي ترافق المشاعر العربية نحو الولايات المتحدة لها مبرراتها. كذلك للبلبلة التي تدور في الفلك العربي – العربي مبررات، نظراً إلى تجربة الفرد مع الحكم عبر السنوات، إنما هذا لا يعفي من مسؤولية تجاهل الفرص المتاحة أو القراءة الواقعية للأوضاع.

حتى وإن كانت في ذهن الإدارة الأميركية سيناريوات سيئة للمنطقة، فإن على نخبة المنطقة الانخراط الفعلي في صوغ علاقة غير معتادة مع القاعدة الشعبية كي يُسمع صوت الرأي العام ويؤخذ في الحساب. والأهم، ان الانخراط الفعلي في صوغ التوجهات المحلية والاقليمية قد يحبط سيناريوات أو يخلق غيرها إذا انطلق من التدقيق في العمق العربي بدلاً من الانصباب على تشخيص كل داء في أميركا.

عراقياً، هذا ليس وقت الشماتة بالأميركيين والبريطانيين وبفشل الاحتلال في كسب ثقة العراقيين أو معركة السلام معهم. ذلك أن التمني للأميركيين بالفشل في العراق يعني التمني للعراق بالتفتت والانقسام والاحتلال المرير. العراقيون أنفسهم لا يريدون زوال الاحتلال فوراً أو سريعاً، بل يريدونه أن يكون انتقالياً إلى حين قيام المؤسسات الوطنية العراقية.

المساهمة العراقية والعربية في نقل العراق إلى القدرة على حكم نفسه أفضل للشعب العراقي من المهاترة والشماتة بأميركا. مثل هذه المساهمة قد تخفف وطأة ما أراده المتطرفون من المحافظين الجدد عبر حرب العراق. فكرتهم استراتيجية ببعد محلي واقليمي ودولي ونفطي، ولها تكملة.

أحد المقربين العرب من أقطاب هذا الفكر الأميركي أكد قراءات وردت في هذه الزاوية أكثر من مرة حول الأهداف الاستراتيجية لأميركا اليوم. خلاصتها أن أميركا اليوم سيطرت على النفط باحتلالها العراق وقزّمت منظمة «أوبك» التي ستتراجع هيبتها ونفوذها أكثر فأكثر مهما طال الاحتلال أو قصر، إذ أنه قبل انتهائه، سيكون العراق مؤسساتياً مفتاح استمرار السيطرة الأميركية على النفط.

إيران باتت محاصرة ومطوقة الآن بين أفغانستان والعراق، وروسيا أيضاً تم تطويقها وتم سحب العراق كبعد استراتيجي كان دائماً فائق الأهمية لروسيا.

تغيير الأنظمة العربية ما زال هدفاً أميركياً، أكثره عبر اندلاع الفوضى داخل بلاد مهمة، وبعضه عبر تضييق الخناق الاقتصادي عليه بلا رحمة. السعودية مرشحة لنموذج الفوضى الداخلية، وسورية مرشحة لعقوبات أميركية وأوروبية تحاصرها وتطوقها إذا لم تسرع إلى تلبية المطالب التي أبلغت إليها. قد يقال إن هذه خطط استراتيجية لأقوى دولة عظمى متأهبة لسحق من يقف في طريقها. هذا صحيح. إنما أحد أسلحة أميركا «السرية»، أقله في ذهن المحافظين الجدد، سلاح خضوع الرأي العام العربي للأمر الواقع بعد التنفيس في صراخ واحباط.

فإذا تغيّر الاحباط إلى هيجان واضطراب فإنه يخدم أهداف الفوضى التي يريدها بعض أقطاب الإدارة الأميركية. أما إذا وقع الخيار على مداواة اليأس واطلاق ورشة اصلاح فعلية، لربما يحبط ذلك غايات رسمها متطرفون على حساب المنطقة العربية، ولربما يجعل القاعدة الشعبية طرفاً رئيسياً في رسم المصير والخيارات.

راغدة درغام – نيويورك

الحياة AL HAYAT

أسسها كامل مروة عام ١٩٤٦
رئيس التحرير: جورج سمعان
Editor-in-Chief: George Semaan

رئيس التحرير المساعد: غسان شربل
نائب رئيس التحرير: عبد الوهاب بدرخان
مديرا التحرير: زهير قصيباتي
عبدالله اسكندر
المدير العام: روبير جريديني

■ المكتب الرئيسي (لندن):
KENSINGTON CENTRE, 66 HAMMERSMITH ROAD, LONDON, W14 8YT
– التحرير: الهاتف: 020-76029988 الفاكس: 020-73714215 / 020-73714225 التلكس: 925746
– الادارة العامة: الهاتف: 0207-6029988 الفاكس: 0207-6024963 التلكس: 925751
– التوزيع: الهاتف: 0207-6052123 0207-6052122 الفاكس: 0207-6024514
■ مكتب باريس: 162 Rue du Faubourg Saint Honore 75008 - PARIS Tel: 42 25 9204 Fax: 42 25 9217
■ مكتب بيروت: الوسط التجاري – شارع المعرض – مبنى دار «الحياة» – ص.ب ١١/١٢٤٢
هاتف: ٤ / ٣ / ٢ / ١ / ٩٨٧٩٩٠ (٠١) فاكس التحرير: ٩٨٣٩٩٥ (٠١) فاكس الادارة: ٩٨٣٩٢١ (٠١)
■ مكتب الرياض: جرير بلازا – الدور الرابع – شارع العليا العام
ص.ب. ٦٨٩٠٧، الرياض ١١٥٣٧، الهاتف: ٤٦١٥٦٧٥ / ٤٦١٥٤٩٦ / ٤٦١٥٤٠٢، الفاكس: ٤٦١٥٣٢٥
ادارة التسويق: هاتف: ٥٤٠٢ ٤٦١، فاكس: ٧٥٣٢ ٤٦١ .
■ مكتب جدة: شارع الاندلس، بناية تهامة، الطابق الثالث. ص.ب. ٢٣٥٦٨، جدة ٢١٤٣٦، الهاتف: ٦٥٣٤٤٢٦، ٦٥٣٢٢٠٢ الفاكس: ٦٥٢٠١٥١
■ مكتب الدمام: الدمام، شارع الملك فهد، مبنى تهامة تليفاكس : ٠٣-٨٤٣٤١٠٠
■ مكتب القاهرة: ٨ شارع رستم المتفرع من شارع اميركا اللاتينية، شقة ٥ الدور الثاني، جاردن سيتي
الهاتف: ٧٩٥٠٠٤٠ و ٧٩٢٠١٦٩، الفاكس: ٧٩٥٨٠٤٣
■ مكتب دمشق: مزة فيلات غربية – برج تاله ط ٩ الهاتف: ٠٠٩٦٣١١٦٦١٠٠٠٠/١ الفاكس: ٠٠٩٦٣١١٦٦١٥٠٠٠
– الاعلانات: تهامة للاعلان والعلاقات العامة والتسويق
جدة – شارع الامير/محمد بن عبد العزيز (التحلية سابقاً)، مبنى بن حمران،
المملكة العربية السعودية، الهاتف: ٦٦١٧٧٧٧-٢-٩٦٦ (١٥ خطاً) – الفاكس: ٦٦١٧٧٤٤-٢-٩٦٦
TIHAMA - MEMS DUBAI tel:00 9714 3355888 Fax:00 9714 3342844 email: tihamamems@choueirigroup.com
● تصدر عن شركة الحياة الدولية للنشر
Registered as a newspaper at the Post Office
مزيد من المعلومات في موقع الحياة:
http://www.daralhayat.com